

يستهدف التركيز على مقومات تجسيد الأمر السامي بمواجهة الفساد

الحكومة تعتمد برنامجاً غير تقليدي وتحيله إلى « الأمة »

تنفيذ المشروعات
المرتبطة بالمرافق
العامة بالتزامن مع
سياسات الخطة
الإنمائية ومشاريع
الخطة السنوية



جانب من الاجتماع



سمو الشيخ صباح الخالد مترئسا اجتماع الحكومة أمس

تعزيز النزاهة
والتحول الرقمي
للخدمات الحكومية
وتطوير الأداء
الحكومي وفق برامج
زمنية محددة

الاقتصادية بشأن مشروع القانون والجدول الزمني الرئيسية للإيرادات والمصروفات ، وقرر مجلس الوزراء الموافقة على مشروع القانون ورفعته لحضرة صاحب السمو الأمير حفظه الله وورعه تمهيدا لإحالته إلى مجلس الأمة ، كما قرر التعميم على كافة الجهات الحكومية بعدم اتخاذ أية إجراءات أو قرارات من شأنها تزيين أعباء مالية إضافية على ميزانية الدولة ، مع تكليف لجنة الشؤون الاقتصادية بمتابعة خطوات الإصلاح المالي والاقتصادي الواردة في برنامج اسدانة .

ثم بحث مجلس الوزراء شؤون مجلس الأمة ، وأطلع بهذا الصدد على الأسئلة والاقتراحات برغبة المقدمة من بعض أعضاء مجلس الأمة ، كما بحث مجلس الوزراء الشؤون السياسية في ضوء التقارير المتعلقة بمجمل التطورات الراهنة في الساحة السياسية على الصعيدين العربي والدولي ، وفي هذا الصدد أعرب المجلس عن الخالص العزاء وصادق للوفاة إلى فخامة الرئيس / فولوديمير زيلينسكي رئيس جمهورية أوكرانيا وإلى الشعب الأوكراني الصديق بضمائيا حادث تحطم طائرة الرحاب الأوكرانية في مطار طهران مؤخرا ، والذي أدى إلى وفاة جميع ركابها .

مشتركة للتعاون بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية النيجر ، ومشروع مرسوم بالموافقة على مذكرة تفاهم للتعاون بين حكومة دولة الكويت " وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية " وجمهورية قرغيزستان " الهيئة الحكومية لشؤون الأديان " لتبادل الخبرات العلمية بين الطرفين ، ومشروع مرسوم بالموافقة على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الزراعة بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية طاجيكستان ، ومشروع مرسوم بالموافقة على مذكرة تفاهم بين حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية اليونانية في مجال التعاون الصناعي .

على النوصيات الواردة في محضر اجتماع لجنة الشؤون القانونية متابعة تنفيذها ، والتي تهدف إلى تقليص الهياكل الإدارية في الأجهزة الحكومية ودمج أو خصخصة بعضها والعمل على تحقيق التوازن بين أعداد العمالة الوطنية في القطاعين العام والخاص وفق آليات عملية فعالة ، وبطبيعة الحال لن تتوقف الجهود القائمة عن استكمال تنفيذ المشروعات القائمة في مختلف المجالات والميادين ضمن إطار مضامين الخطة التنموية .

وقد اعتمد مجلس الوزراء مشروع برنامج عمل الحكومة وكلف وزير الشؤون الاقتصادية بإحالته إلى مجلس الأمة ، ثم أطلع مجلس الوزراء

لتطوير الإدارة الحكومية وسبل الدولة وتوظيف الدلائل السلوكية لتحقيق التغيير المطلوب ، حيث تم إعداد الإطار الوطني للحكومة واتخاذ الخطوات اللازمة في إعداد دليل لكل جهة حكومية ومتطلبات التدريب لإنجازه .

هذا وقد تضمن البرنامج الإجراءات التي تم اتخاذها لإنشاء وإطلاق منصة الخدمات الرقمية الحكومية التي تشمل كافة خدمات الدولة والتي من شأنها الحد من مظاهر الفساد وتحقيق العدالة والمساواة وتطوير وتسهيل الخدمات ومصالح المواطنين والمقيمين ، وتعزيز الشفافية في التعاملات الحكومية ، كما تضمن البرنامج أيضا خارطة الطريق

عقد مجلس الوزراء اجتماعه الأسبوعي بعد ظهر أمس في قصر الخالد ورئيس مجلس الوزراء ونسأل نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الشؤون الاقتصادية مريم العفيل ، شرحا لتفصيلات المحاور البرنامج الذي تم إعداده بمراعاة للزمنية لاستمرار الحكومة في ظل الاستحقاق الدستوري المترتب على انتهاء الفصل التشريعي الخامس عشر الحالي لمجلس الأمة بانتخابات أربع سنوات مبلدية من تاريخ أول اجتماع له ، الأمر الذي استوجب على الحكومة أن تقدم ببرنامجه عمل غير تقليدي استهدف التركيز على مقومات تجسيد الأمر السامي لحضرة صاحب السمو الأمير حفظه الله وورعه بمواجهة الفساد وضمان متطلباتها من خلال ثلاثة محاور رئيسية وهي تعزيز النزاهة والتحول الرقمي



العفيل والفارس تتابعان القضايا وموضوع النقاش

« الناطق الرسمي » : البرنامج الحكومي أخذ بعين الاعتبار المدة الدستورية المتبقية للفصل التشريعي الحالي

التشريعات التنموية للدولة في المواعيد الزمنية المحددة . وأوضح أن برنامج الحكومة يأتي ضمن الإطار العام الذي تتخذه الحكومة لتجديدها في توجيه عمل وزارات الدولة والجهات الحكومية جميعا ، وكان سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء قال في مداخلة له في جلسة مجلس الأمة العادية في 24 ديسمبر الماضي أن الحكومة ستقدم برنامج عملها في مدة الفصحة ثلاثة أسابيع مؤكدا مداه يد التعاون مع مجلس الأمة إلى أبعد مدى تنفيذ وترجمة لتوجيهات سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح ، ونص المادة " 98 " من الدستور على أن " تقدم كل وزارة فور تشكيلها ببرنامجهما إلى مجلس الأمة وللجلسة أن يبدى ما يراه من ملاحظات يصدر هذا البرنامج " .

أعلن رئيس مركز التواصل الحكومي الناطق الرسمي باسم الحكومة طارق المزرم أن مجلس الوزراء اعتمد في اجتماعه أمس برنامج عمل الحكومة وأرسله إلى مجلس الأمة تنفيذا للمادة " 98 " من الدستور . وقال المزرم في تصريح صحفي أن البرنامج الحكومي الذي أخذ بعين الاعتبار المدة الدستورية المتبقية لانتهاء الفصل التشريعي الـ 15 يقوم على ثلاثة محاور أساسية " مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة " و " استكمال برنامج التحول الرقمي والانتقوني للخدمات الحكومية " و " خارطة طريق لتطوير الإدارة الحكومية " .

وأضاف أن البرنامج يتضمن الاستمرارية في تنفيذ ومتابعة



الجبري والفارسي خلال الاجتماع

لحد من الانبعاثات الكربونية وتلوث الهواء، ومعالجة مشكلة تغير المناخ بوشهري: ضرورة زيادة وتطوير الاستثمارات في قطاع الطاقة المتجددة



بوشهري والوف الكويتي المشارك في اجتماعات وكالة الطاقة المتحدة

لـ "أربيتا" الدكتور زهير حامدي تنطبق على إعداد الوكالة لمشروع بحثي وعمل خريطة طريق تشمل الدائمة للاستثمار الإمل للطاقة المتجددة في الكويت خلال أربع أو خمس سنوات. كما قام الوفد الكويتي على هامش المشاركة بزيارة ميدانية لمدينة " مصدر " في أبو ظبي والتي تعد أول مدينة في العالم حيادية الكربون وخالية من الكربات والمعتمدة بالكامل على الطاقة المتجددة .

وأضاف أن الوفد الكويتي قام على هامش الفعاليات بعدد اجتماع جانبي مع المندوبة الدائمة لـ الامارات لدى الوكالة الدولية للطاقة المتجددة الدكتور نوال الحوسني نقاول تعزيز التعاون المشترك بين الكويت والمكتب التنفيذي للوكالة . وأشار بوشهري إلى أنه تم عقد اجتماع مماثل مع المدير الاقليمي لشؤون البرامج في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

أبو ظبي - "كونا" أكد وكيل وزارة الكهرباء والماء المهندس محمد بوشهري أمس أهمية الطاقة المتجددة في دعم خطط التنويع الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية . جاء ذلك في تصريح لـ "كونا" عقب ختام أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة للوكالة الدولية للطاقة المتجددة "أربيتا" التي تقام على هامش فعاليات "أسبوع أبو ظبي للاستدامة" بمشاركة 161 دولة منها الكويت . وقال بوشهري الذي ترأس الوفد الكويتي أن الاجتماعات اوصت بضرورة زيادة وتطوير الاستثمارات في قطاع الطاقة المتجددة التي تحظى باقبال متزايد عالميا لها من عوايل ايجابية في الحد من الانبعاثات الكربونية ومعالجة مشكلة تغير المناخ والحد من تلوث الهواء .

تحديد آليات العمل لضمان السرية « التبرية » : لجنة عاجلة لبحث ملابسات اختبارات الصف 12



وزارة التربية

وجه وزير التربية ووزير التعليم العالي الدكتور سعود الحربي أمس بتشكيل لجنة عاجلة لبحث وتنصي الملبسات التي شهدتها اختبارات الصف 12 على أن تقدم تقريرها خلال 30 يوما . وقالت الوزارة في بيان صحفي أن اللجنة ستختص أيضا بإعادة تقييم آليات توزيع الاختبارات على المدارس وتحديد مكان الخلل إضافة إلى تحديث آليات العمل لضمان سرية الاختبارات .

وأكدت الوزارة حرصها على تلافى كافة الملاحظات التي قد تؤثر على سير الاختبارات واتخاذ الإجراءات القانونية ضد الخارجين عن النواحي المنظمة للعمل . وكانت اختبارات الفترة الأولى من العام الدراسي الجاري لطيلة الصف 12 التي انتهت اليوم الأربعاء شهدت بعض الطوابع السلبية تناولتها بعض وسائل الإعلام .

وأنتهى طيلة القسم العلمي أمس امتحانات الفترة الأولى بينما يؤدي طلبة القسم الأدبي آخر اختباراتهم اليوم في مادة الإحصاء .

شدد على ضرورة تفعيل إدارة التفتيش للحفاظ على المال العام الحريص: محاربة الفساد والحد من انتشاره عبر استخدام الأدوات الرقابية

إليه بشكل دوري وتتضمن حالة المشاريع التنموية بالوزارة ونسبة إنجازها وكذلك متابعة ملاحقات ديوان المحاسبة والجهات الرقابية بالدولة لمعالجتها ومحاسبة المفسدين في أداء المهام الموكلة بهم . وذكر الحريص أن " إدارة التفتيش " ستعمل على التفتيش والتدقيق الإداري والمالي الخاص بأنشطة الوزارة كما ستتابع مدى التزام كل القطاعات والإدارات بالوزارة بتنفيذ القرارات والوائح والتعليمات الإدارية .



مبارك الحريص

ستتابع أيضا قرارات مجلس الوزراء ومجلس الخدمة المدنية ووزارة المالية ذات الصلة وأضاف إلى مراجعات إجراءات تنفيذ الأنشطة المالية والإدارية للوزارة وفحصها وتقييمها في ضوء السياسات المالية والإدارية المعمدة .

يتولى الإشراف والمتابعة على جميع الأعمال المتعلقة بالشؤون المالية والإدارية والتنسيق مع الجهات الرقابية المختلفة . وأفاد أن هذه الإدارة تقع تحت مسؤوليته المباشرة وستتابع أعمالها عبر التقارير التي سترفع

قال وزير الدولة لشؤون الخدمات ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مبارك الحريص أمس أنه يعمل على اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لمحاربة الفساد والحد من انتشاره عبر استخدام الأدوات الرقابية وتفعيل دور إدارة التفتيش والتدقيق . وأضاف الحريص في تصريح صحفي عقب اجتماعه بـ "إدارة الخدمات " أن هذه الخطوة تأتي استجابة لتوجيهات سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد وسمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء لمحاربة الفساد والحد من انتشاره في المؤسسات الحكومية .

وأوضح أن تفعيل هذه الإدارة جاء تنفيذا لقرار مجلس الوزراء رقم " 283 " الذي نص على تكليف كل الجهات الحكومية بإنشاء مكتب للتفتيش والتدقيق